

مواقف النحاة والمدارس النحوية من القراءات القرآنية

أ. عمير محمد

ب. المركز الجامعي بالنعامة

تمهيد:

كان العرب المسلمون الأوائل يفهمون القرآن ويتعاملون معه بـ"السليقة". وبعد دخول الناس في دين الله أفواجا واختلاط العرب بالعجم كان لا بد من التفكير في وسائل تبسيط لغة القرآن لتكون في متناول كل مسلم أعجمي وعربي. وخرجت اللغة العربية من إطارها العربي الضيق إلى سعة الإسلام الواسع. ولإصلاح شأن العربية وتطويرها كلغة عالمية تحمل رسالة القرآن الكريم دون تغيير ولا تحريف، هب الله لها طائفة من علماء اللغة العربية فوضعوا علم النحو ليواجه اللحن والخطأ اللغوي، مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (195)

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتالية نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام" (196)

- مواقف النحاة من القراءات:

إن النحاة الأوائل لما رأوا اللحن قد اتسعت دائرته حتى طال القرآن الكريم فكروا في وضع قواعد تضبط اللسان وتعصمه من الزلل (197)

واشتغال النحاة بالقراءات كان مرافقا لنشأة النحو، فالطبقات الأولى كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب، والخليل وغيرهم كانوا جميعا قراء، ولما نضج علم النحو في البصرة، وانتقل إلى الكوفة، واتسعت دائرة القراءات، استقلت كل مدرسة بمنهجها (198)

ولم تكن مواقف النحاة من القراءات واحدة، فقد تباينت، إذ وجد منهم من يخطئونها تارة ويضعفونها أخرى ويؤيدنها مرة ثالثة، حتى طال الجدل بينهم وبين القراء (199).

1- فالبصريون :

كانوا يأخذون من القراءات ما وافق أصولهم وانساق لقياسهم القائم على أساس الكثير الشائع من كلام العرب، معتمدين في تمحيصه على القياس والتعليل، وكل ما جاء مخالفا لمنهجهم فهو عندهم شاذ لا يقاس عليه (ولا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم وتناسق مع مقاييسهم).²⁰⁰ وأثر عن سيبويه أنه كان لا يستشهد بالقراءات المخالفة للقياس إلا قليلا والبصريون أنفسهم يتفقون في مسألة ويختلفون على أخرى²⁰¹

وهو ما يفسره موقف ابن حزم حيث قال: (من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذة مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها).²⁰²

ومما عيب على البصريين الإسراف في تأويل القراءات القرآنية التي تخالف أقيستهم وقواعدهم وذلك بقصد إقامة التناسب بين النص القرآني وقواعدهم النحوية وإزالة التناقض الظاهر بينهما فيصح النص وتصح القاعدة، ويظهر الانسجام بين ما وجهوه وما قعدوه²⁰³.

ومن الأمثلة على تخطئة البصريين لبعض القراءات المتواترة، قراءة "ابن عامر" لقول الله

تعالى:

{وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ}⁽²⁰⁴⁾ قرأ الجمهور

ببناء الفعل للمعلوم ونصب قتل على أنه مفعول مقدم ورفع شركائهم على أنه فاعل مؤخر. وقرأ "ابن عامر" ببناء الفعل للمجهول ورفع قتل على أنه نائب الفاعل ونصب أولادهم على أنه مفعول للمصدر وجر شركائهم على أنه مضاف إلى قتل. وقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية، ورفضوا الاحتجاج بقراءته، لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف.

واعترض الزمخشري في الكشاف على هذه القراءة فقال: "وأما قراءة ابن عامر برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل للشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوبا بالياء،".⁽²⁰⁵⁾

وقد رد عليه كثير من الباحثين ومنهم ابن المنير في تعقيبه على الكشاف إذ يقول: " لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به. فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً ولا سماعاً؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه... ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة قرأها الرسول ﷺ على جبريل عليه السلام كما أنزلها عليه، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد متواتر من الأئمة، ولم يزالوا يتناقلونها ويقرأون بها خلفاً عن سلف حتى انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها... ولولا أن المنكر ليس من أهل الشأن أعني علم القراءة وعلم الأصول لخيف عليه الخروج من رتبة الدين، وإنه مع هذا العذر لفي زلة منكورة".²⁰⁶

كما ناقشه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه « في أصول النحو » بقوله: " وما كان على الزمخشري، وهو أعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص، أن يتجرأ لنقد رجل عربي قويم الملكة، فصيح اللسان، حجة في لغة العرب...".²⁰⁷

وهذا المذهب غير صحيح لمعارضة هذه القراءة السبعية له. وفي هذا يقول ابن مالك في الكافية محتجاً لقراءة ابن عامر: ²⁰⁸

وحجتي قراءة ابن عامر ¹¹ وكم لها من عاضد وناصر

وهذا لا يعني أن البصريين يرفضون القراءات رفضاً كلياً، وإنما يرفضون منها بعض وجوه القراءات التي كانت من التباين والكثرة بحيث يصعب أن تنظمها قاعدة نحوية معينة قال ابن الجزري: ²⁰⁹ "فإن القراءات المشهورة اليوم السبعة والعشرة، والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قل من كثر، ونزر من البحر فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين عن السبعة وغيرهم كانوا أمماً لا تحصي وطوائف لا تستقى..."

وأخذ عن البصريين أنهم لم يستقرئوا كل القراءات القرآنية التي تمثل أفصح لغات العرب حتى وإن شئت، وهذا الرأي لا ينطبق على جميع النحاة القدماء كعمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وخليل بن أحمد وسيبويه، والأخفش والكسائي، فقد نظروا في مختلف وجوه القراءات وما نتج عنها من خلاقات في أوجه الإعراب للكلمة الواحدة، لكن ما يعرف من منهجهم النحوي أنهم

استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس. (210)

إن موقف البصريين الرافض لبعض القراءات جعل مخالفيهم يعيبون عليهم شدة تمسكهم بقواعدهم كما وُضِعَتْ.

وقد زعم بعض البصريين أن القراءات المخالفة لقوانينهم إن لم تكن ظناً فهي تخليط ربما تولد من خطأ كتاب المصاحف في الرسم، وأن القرآن يجب أن يستمد قراءته من قواعدهم. (211)

وقد اشتهر من البصريين قراء نحويين منهم: (212)

— عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ).

— وعيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ).

— وأبو عمرو بن العلاء (ت145هـ).

— والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ).

— يونس بن حبيب (ت182هـ).

2- أما الكوفيون :

فخالفوا منهج البصريين في موقفهم من القراءات، إذ اتخذوا القراءات مصدراً لتأسيس قواعدهم، ووضع أساليب تعبيرهم، غير مباليين بالقياس. فانتهجوا بذلك منهج المحدثين في تدوين الحديث النبوي الشريف، فقبلوا القراءات بسند الرواية وما تميزت به من دقة وضبط وإتقان، وكانت في نظرهم أحق اعتماداً وأوثق مصدراً في إثبات القواعد النحوية، وأصدق تعبيراً عن أساليب العرب التي تعددت لغاتها وتباينت أساليبها، يؤكد ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف كما روي عن النبي ﷺ.

وقد يعود اعتماد مدرسة الكوفة على القراءات في تأصيل قواعدهم النحوية، لأن الكسائي

إمام هذه المدرسة من القراء السبع، وأن الكوفة حظيت بنزول سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ بها، ممن شهدوا بدرًا وثلاثمائة من أصحاب الشجرة (213).

كما نزل بالكوفة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود مبعوثين من عمر بن الخطاب رضي الله عنه - ليعلموا الناس القراءة.

وقد اشتهر من الكوفة ثلاثة قراء وهم:

- 1- حمزة بن حبيب (ت : 156 هـ)
- 2- وعاصم بن أبي النجود (ت : 127)
- 3- وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ).

فإذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة، فينبغي أن نؤرخ للكسائي، لأنه هو النحوي الأول الذي رسم للكوفيين منهجا يقتفون أثره.

فمنهج الكوفيين هو المنهج الذي سلكه الكسائي وقد ابتنى على أسس بصرية وكوفية: أما الأسس البصرية فهي ما تأثر به بدراسته على الخليل وغيره من قدماء البصرة. أما الأسس الكوفية فهي ما تأثر به في بيئته العلمية الأولى، يوم إن كان قارشا معنيا بالرواية شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهم على البعثات العلمية في الكوفة. وللكوفيين بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد والنوادر، وكان من بين أصحاب الكسائي والفراء وتعلب حفظه لهذه الشواهد. كعلي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي الذي قيل: أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو. وقد قبلوا كل ما جاء عن العرب واعتدوا به وجعلوه أصلا من أصولهم التي يرجعون إليها. و يقيسون عليها. ويستوثقون منها، حتى تلقفوا الشواهد النادرة وقبلوا الروايات الشاذة⁽²¹⁴⁾.

لقد كان الكوفيون أكثر قبولا للقراءات القرآنية من البصريين وأكثر احتجاجا بها لموقفهم من جميع لغات العرب⁽²¹⁵⁾، فقد قبلوها كلها فكيف يردون قراءة قرآنية ثبت سندها عن رسول الله ﷺ ففي قراءة: (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِهِمْ) ⁽²¹⁶⁾ قرأ جمهور القراء (يُخْرِبُونَ) بالتخفيف إلا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأ (يُخْرِبُونَ) .

وخرج الفراء هاتين القراءتين بقوله: "كَأَنَّ (يُخْرِبُونَ) : يَهْدُونَ و«يُخْرِبُونَ» بالتخفيف: يخرجون منها: يتركونها ألا ترى أنهم كانوا ينتحبون الدار فيعطلونها؟ فهذا معنى «يُخْرِبُونَ» والذين قرأوا: (يُخْرِبُونَ) ذهبوا إلى التهديم والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي".⁽²¹⁷⁾

فالكوفيّين حذّرون من مخالفة القراءات، فهم يقفون منها موقفا معتدلا و يقبلونها ويحتجون بها و قعدوا على ضوئها كثيرا من القواعد فكانت أصلا لأحكامهم النحوية وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها، لأنّها صواب عندهم فإنها من مصادر دراسات الفراء، يستشهد بها ويصوّبها و يحتجّ بها .

ويرجح الدكتور عبد العال سالم مكرم منهج الكوفيّين في تعاملهم مع القراءات على منهج البصريّين حيث يقول: (ومنهج الكوفيّين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريّين، لأن اتخاذا القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام) ⁽²¹⁸⁾

وبذلك يتفق منهج الكوفيّين مع تعريف ابن جني لعلم النحو ، حيث قال: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ إليها) ⁽²¹⁹⁾

3- بين النحاة والقراء:

إنّ القرآن الكريم هو النص العربي الصحيح، المتواتر، المجمع على تلاوته بالطرق والكيفية التي وصل إلينا بها في الأداء، ولا يوجد على مر العصور أمة أولت كتابها من العناية والحفظ ما أولاه المسلمون لكتاب الله تعالى إذ توفر له من عناية العلماء والحفاظ بضبط قراءاته، ورواياته ضبطاً عن العلماء الثقات، فقد تلقاه التابعون عن الصحابة عن رسول الله ﷺ بسلاسل متلاحقة من طبقات القراء الحفاظ، حفظوه في الصدور ، وقيدوه وضبطوه في السطور وكان كل قارئ يسلم الراية لمن خلفه واستمرت هذه السلسلة الذهبية من عهد الرسول ﷺ إلى يومنا هذا وتستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها

يقول سعيد الأفغاني ⁽²²⁰⁾: " و على هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو و الصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك إذ أنها مروية عن

الصحابة والقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي، فما بالك بقراءاتهم التي تحروا ضبطها وسمعوها من رسول الله ﷺ.

لقد ثبت، أن النحويين وضعوا قواعدهم على استقراء ناقص للغة العرب، ثم ثبتوا هذه القواعد بمقاييس عقلية منطقية، بغية أطرادها في الكلام؛ ولذا كثر في قواعدهم التأويل والتعليل. فإذا ما جاءت قراءة صحيحة، تخالف قاعدتهم القياسية، ردوها وتأولوها. والمنهج السليم يقتضي منهم إذا ما خالفت قاعدتهم التي استنبطوها نتيجة استقراء غير كامل - قراءة صحيحة، أن يغيروا قاعدتهم بما يتلاءم والقراءة الصحيحة الثابتة، لا أن يتأولوا القراءة لتوافق قاعدتهم، ويصور سعيد الأفغاني حال أولئك النحاة وموقفهم من بعض القراءات الصحيحة بقوله (221): "حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند، تخالف قاعدتهم القياسية طعنوا فيها، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم. وقد سبقته إلى ذلك الفخر الرازي؛ فوصف اضطراب النحاة وتناقضاتهم في الاحتجاج ببعض القراءات، فقال (222): "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به.

وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلاً على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى".

أما ابن حزم فإنه ينتقد صنيع فريق من النحاة في تحكيم قواعدهم المستنبطة على بعض القراءات، بحيث جعلوا تلك القواعد أمراً ثابتاً لا يمس، فينصرفون إلى تأويل الآية وصرفها عن وجهها، لتوافق قاعدتهم، نقل عنه الأفغاني (223) قوله: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذة مذهباً، ثم تعرض له آية خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها".

ويقول في موضع آخر متعجباً أشد العجب من صنيع بعض النحاة (224):

"ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير أو لجريز، أو الحطيئة أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى... كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل

يصرفه عن وجهه، و يحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه". والأمثلة على اضطراب فريق من النحويين تجاه بعض القراءات الصحيحة كثيرة، منها: قرر النحاة بناءً على استقرارهم: أن الياء الزائدة، إذا وليت ألف الجمع الذي على وزن مفاعل تقلب همزة، فإن لم تكن زائدة فلا تقلب (225).

ولما قرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة - عن نافع وابن عامر في رواية - (معائش) بالهمز من قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ} (226)

ردّها النحاة وعدّوها خطأ، رغم أنها مروية عن ثقات. لا لشيء إلا لأنها خالفت قاعدتهم. (227)

- قال الزجاج (228): "وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ... ولا أعرف لها وجهاً... ولا أحب القراءة بالهمز".

- أما المازني فعلاً نافعاً لا يعرف العربية، فقال: "أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا".

وقد ردّ أبو حيان مزاعم النحاة، فقال (229): (ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة وقال الفراء: "ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة...") فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به الثقة "ابن عامر" وهو عريبي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، و "الأعرج" وهو من كبار قراء التابعين و "زيد بن علي" وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد، و "الأعمش" وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بتمكن، و "نافع" وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، و لا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا " و يرد أبو حيان على زعم المازني بأن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فيقول (230):

"وأما قوله: إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية " فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب.

فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك".

ورد أبي حيان على هؤلاء النحاة ردّ وجيه، فمنهج القراء حقيقة أسلم وأقوم من منهج النحاة، فالقراء اشتروا لصحة القراءة ثلاثة شروط²³¹:

— صحة السند إلى الرسول ﷺ.

— موافقتها رسم المصحف العثماني.

— موافقتها وجهاً من وجوه العربية.

فالقراءة عندهم سنة متبعة، ولا تخضع لقياس عربية ولا لفشو لغة، يقول الذّاني²³²:
"وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها". وقد التزم القراء بهذا النهج السديد، وحرصوا على تطبيقه بكل أمانة ودقة.

أما النحويون فجمعوا أقوالاً للعرب نثرية وشعرية، ثم استنبطوا منها قواعدهم، وحاولوا إطرادها بمقاييس منطقية عقلية وكثيراً ما ينعت فريق من النحاة بعض القراءات الصحيحة بالضعف والرداءة، لا لشيء إلا لأنها خالفت أقيستهم، ومثال على ذلك: أن حمزة بن حبيب وهو من القراء السبعة قرأ قوله تعالى: { وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي }²³³ بكسر الياء. وقرأها أيضاً بهذه الكيفية "الأعمش"، و"يحيى بن وثاب"، و"حمدان بن أعين"، وجماعة من التابعين²³⁴. فما كان من النحويين إلا أن طعنوا في هذه القراءة.

أ— فقال الزجاج: "هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف"²³⁵.

ب— وعدّها النحاس شاذة، فقال: "صار هذا بإجماع، لا يجوز... ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ"²³⁶.

ج— وقال الزمخشري: "وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول"²³⁷.

د— وقال عنها الفراء: "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم من الوهم" ثم يتهمهم قلة الدراية بالعربية، فيقول: "ولعله ظن أن الباء في "بمُصْرِخِي" خافضة للحرف كله. والياء من المتكلم خارجة من ذلك"²³⁸.

وقد جاء في تفسير القرطبي، ما يوضح علة الخلاف في هذه الآية، والموقف السليم من ذلك: حيث قال: " وقراءة العامة " بِمُصْرَخِي " بفتح الياء.

وقرأ الأعمش وحمزة " بِمُصْرَخِي " بكسر الياء.

والأصل فيها بِمُصْرَخِيَّين فذهبت النون للإضافة، وأُدْغِمَتْ ياء الجماعة في ياء الإضافة، فَمَنْ نصب فلأجل التضعيف، ولأنَّ ياء الإضافة إذا سَكُنْ ما قبلها تعمّن فيها الفتح مثل: (هَوَايَ وَعَصَايَ) فَإِنْ تَحَرَّكَ ما قبلها جاز الفتح والإسكان. مثل: (غُلَامِي وَغُلَامَتِي)
(239)

وَمَنْ كسر فلالتقاء الساكنين حُرِّكَتْ إلى الكسر، لأنَّ الياء أخت الكسرة.

وبعد ما ذكر الطاعنين في قراءة حمزة، ذكر ردود المؤيدين لهذه القراءة فقال:

(وقال قطرب: " هذه لغة بني يَرْبُوع يزيدون على ياء الإضافة ياء ".

وقال: القشيري: "والذي يُغْنِي عن هذا أن ما يَثْبِت بالتواتر عن النَّبِيِّ ﷺ فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح ، وفيه ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حَمْزَةُ أفصح". (240)

إن الذي جعل النحاة يطمنون في بعض قراءات الأئمة الكبار، هو اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القراء. قال ابن جنّي: "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة في «بَارِكُمْ» لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً" (241)

وقال الزمخشري: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو" (242)

ولما رَجَحَ ابن عطية الأندلسي (ت 546 هـ) نقل أبي الفتح ابن جنّي ، على نقل أبي عمرو الداني (ت 444 هـ) ، رد عليه أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) (243)

فقال: (هذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت، كلام لا يصح، إذ رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها، وضبط رواياتها، واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات، فضلاً عن النحاة الذين ليسوا بمقرئين، ولا رووا القرآن عن أحد ولا روى عنهم القرآن أحد. هذا مع الديانة الزائدة، والتثبت في النقل، ووفور الحظ من العربية، فقد رأيت له كتاباً في

(كلا وكلتا)، وكتاباً في (إدغام أبي عمرو الكبير) دل على اطلاعه على ما لا يكاد يطلع عليه أئمة النحاة ولا المعربين، إلى سائر تصانيفه رحمه الله)

ويظهر من رد أبي حيان أن كثيراً من القراء هم من النحاة، وأن كثيراً منهم يتميز بالضبط والدقة في النقل، وأن بعضهم أعلى رتبة من بعض النحاة. وأن أئمة القراءات هم الذين خدموا الأمة واللغة، وجعلهم الله تعالى من أسباب حفظ كتابه.

يقول الإمام السيوطي: (لما اتسع الخرق، وكاد الباطل أن يتلبس بالحق، قام جهابذة الأمة وبالقوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأصول أصلوها وأركان فصلوها) (244).

والنتيجة: من خلال عرض مواقف النحاة والرد عليهم تبين لي ما يلي:

أ - أنه بقدر ما كان هناك من يرد قراءة من القراءات لأنها تخالف القواعد التي تمسك بها، فهناك فريق من العلماء انتصر للقراءة منطلقاً من أنها من القرآن الكريم لا يجوز الطعن فيها، ويجب الانتصار لها والبحث عن الوجه الملائم لتخريجها.

ب - أن القراءات القرآنية سنة متبعة، وهي أقوى حجة من الشعر وأكثر دقة وأشد ضبطاً وإتقاناً، مادام سندها الرواية الصحيحة، وبهذا تكون هي الأحق أن تشتق منها المقاييس وتستمد منها الأصول، لا أن تكون خاضعة للمقاييس الموضوعة.

ج - كان الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة محل إجماع، وهو ما ظهر جلياً في كتاب سيبويه لأن في زمانه لم تكن القراءات قد ميزت ونسبت إلى القراء. (245) فقد ضمن كتابه سبعة وخمسين ومائة شاهد من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من 60% من مجموع شواهد التي بلغت ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد، وهذه النسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدل على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجة لعلماء اللغة والنحو.

فالنحوي لا غنى له عن القرآن الكريم وقراءاته إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية.

وقد أجمع النحاة على أن القرآن الكريم - بكل قراءاته المتواترة والشاذة - أصح كلام عربي يحتاج به (246). فنص سيبويه على "أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة".

وقال الفراء مبيناً أهمية القرآن الكريم في الاحتجاج: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من

الشعر"

وقال ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما

في غير القرآن، لا خلاف في ذلك".

د- إذا كان النحاة البصريون يرفضون كثيراً من القراءات، في مجال نحوهم، فإن منهم من يقبل القراءات ويستدل بها، وإذا كان الغالب على تحاة الكوفة الاعتماد على القراءات، فإن منهم من يعارضها، فقد كان سيبويه (البصري) يرى أن القراءة سنة متبعة، بينما كان الفراء (الكوفي) يرفض بعض القراءات. وإذا كان المازني (البصري) يخطئ بعض القراء، فإن الكسائي (الكوفي) يؤيد قراءة أخرى، ويبني عليها قواعده. وهكذا كما رأينا أننا لم يتفق النحاة جميعهم على رد بعض القراءات والطعن فيها.

هـ- أن هناك تلازماً بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن الكريم هذب اللسان العربي من وحشي الكلام وغريبه. وخلص اللغة العربية من شتات اللهجات الكثيرة، وجعلها لغة عالمية تنطق بها الأمم. ويعود للقرآن الفضل في تععيد اللغة وضبطها.

و- أن القراءات القرآنية بأنواعها والتي ردها بعض النحاة، كانت مادة من مواد الدرس النحوي، لما أحدثته من تفاعل بقاء بين النحاة، فأثرت لغة القرآن وحمتها من كل لحن أو تشكيك قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية.

ز- ما كان اختلاف القراءات القرآنية اختلاف تناقض وتضاد، وإنما هو اختلاف تيسير وتخفيف على هذه الأمة، بل هو كمال الإعجاز وغاية الإيجاز، مصداقاً لقوله تعالى:

{أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} (247)

إنصاف: الإنصاف يقتضي أن نعذر نحائنا الأوائل فيما انتهجوه من الاختصار على اللغة الأدبية، وذلك أن المنهج يرتبط بالغاية من الدراسة النحوية، وهي خدمة القرآن الكريم، الذي نزل بلغة أدبية رفيعة المستوى، فلا سبيل إلى فهمه وتحليل أساليبه إلا في ضوء الأساليب الأدبية العالية عند العرب، وهذا ما دعاهم إلى الاعتماد على لغة الشعر، كونها أرقى مستويات الأدب،

واتخاذها مصدراً لقواعدهم وأحكامهم وقد عبّر عن ذلك تمام حسان عندما تساءل أسئلة إنكارية (248) :

" فماذا عسانا أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملاحظات؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقاً منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوه ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية ؟ "

إن النحاة لم يتصدوا لمهمة إنشاء النحو إلا لخدمة القرآن الكريم من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية، وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يؤدّ المحافظة على القرآن الكريم، أن يدرس اللغة التي أنزل بها.

خلاصة:

إن كان من النحاة البصريين من يرفضون من القراءات، في مجال نحوهم، فإن منهم من يقبل القراءات القرآنية ويستدل بها، وإذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات، فإن منهم من يعارضها، فقد كان سيبيويه (البصري) يرى أن القراءة سنة متبعة، بينما كان الفراء (الكوفي) يرفض بعض القراءات. وإذا كان المازني (البصري) يخطئ بعض القراء. فإن الكسائي (الكوفي) يؤيد قراءة أخرى، ويبني عليها قواعده.

وهكذا لم يتفق النحاة جميعهم على ردّ بعض القراءات والظعن فيها.

ولقد قيض الله تعالى لكتابه فريقاً من النحاة خدّموا القراءات القرآنية بالتوجيه والشرح، وبيّنوا أصولها، وحققوا في صلتها بقواعدهم اللغوية، ورَدُّوا على المجترئين عليها بالتلحين أو التضعيف، وتجاوزوا المتواتر منها إلى الشاذ. وتعدّدت مناهجهم وطرقهم في هذا العلم وأتقنوه وبرعوا فيه.

الاحالات والمواشير:

1. سورة الحجر - الآية : 09

2. الأفغاني سعيد - من تاريخ النحو - ص 8
3. د. محمد دويس - الفكر النحوي العربي مخطوط - رسالة دكتوراة - وهران - 2009 - ص 140
4. آل إسماعيل نبيل محمد - علم القراءات نشأته وأطواره - الرياض - مكتبة التوبة - ط 1 : 1421 هـ - ص 305
5. المرجع نفسه والصفحة.
6. عبد العال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - القاهرة - دار المعارف - ط 1 - د. ت. ص 109
7. ينظر : شوقي ضيف - المدارس النحوية - القاهرة - دار المعارف - ط 7 - د. ت. - ص 80
8. المرجع السابق والصفحة.
9. عبد الكريم الأسعد - الأخفش الأوسط مقلد أم مجدد - مقال بمجلة البحوث الإسلامية ، عدد : 38 ، ص 292.
10. سورة الأنعام : الآية : 137
11. الزمخشري - الكشف - شرح ابن المنير - ج 2 - ص 70
12. الزمخشري - الكشف - ج 2 - ص 70
13. الأفغاني سعيد - أصول النحو - ص 44
14. ابن عقيل - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - ج 2 - ص 240
15. ابن الجزري - النشر للقراءات العشر - وينظر : - التواتي بن التواتي - القراءات القرآنية - - الجزائر - دار الوصي ، 2008 ص : 348
16. عبد العال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - ص : 97
17. مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة - بيروت - دار الراشد - ط 3 - 1986 - ص 79 -
18. انظر : أحمد أمين ، - ضحى الإسلام - القاهرة - مصر - مكتبة النهضة المصرية - د. ت. - ط 8 - ج 2 / ص 284.
19. مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو - ص : 12 .
20. عبد الرحمن السيد - مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها و تطورها - القاهرة - 1968 - ص 145
21. أمين أحمد - ضحى الإسلام - ج 2 - ص 296
22. سورة الحشر - الآية : 2
23. الفراء أبو زكرياء - معاني القرآن - تحقيق علي النجار وعبد الفتاح شليبي - بيروت - عالم الكتب - ط 2 - 1980 م

- 3-ج- ص 143
24. ينظر: مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة - ص : 341
 25. ابن جني - الخصائص - ج 1 - ص: 34
 26. سعيد الأفغاني - في أصول النحو - ص 28
 27. المرجع نفسه - ص 31
 28. الرازي فخرالدين - التفسير الكبير - بيروت - دار الكتب العلمية - ط 1 - 1411 هـ - 1991 م - ج 3 - ص 193
 29. سعيد الأفغاني - في أصول النحو - ص 31
 30. ابن حزم ، علي بن محمد - الفصل في الملل و الأهواء و النحل - تحقيق محمد إبراهيم نصير و عبد الرحمن عميرة
 - سجدة ، شركة مكتبات عكاظ للنشر و التوزيع - ط: 1402 هـ ، 1982 م - ج 3 - ص 231
 31. شرح ابن عقيل - ج 4 - ص: 212
 32. سورة الأعراف - الآية : 10
 33. ينظر: أبو حيان - البحر المحيط - ج 4 - ص 271
 34. الزجاج - معاني القرآن وإعرابه - ج 2 - ص 321
 35. المصدر نفسه والصفحة.
 36. أبو حيان - البحر المحيط - ج 4 - ص 272
 37. ينظر ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج 1 - ص 10
 38. المصدر نفسه والصفحة
 39. سورة إبراهيم - الآية : 22
 40. ابن الجزري - النشر - ج 1 - ص: 299
 41. أبو حيان - البحر المحيط - ج 5 - ص: 419
 42. النحاس أبو جعفر - إعراب القرآن - تح: زهير فاذي زاهد - بيروت - عالم الكتب - ط 2 - 1405 - ج 2 - ص: 368
 43. الزمخشري - الكشاف - ج 2 - ص: 300
 44. الفراء - معاني القرآن - ج 2 - ص: 76
 45. القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - القاهرة - دار الكتاب العربي - ط 3 - 1387 هـ - 1967 م - ج 9 - ص: 295

46. المصدر نفسه - ج 9 - ص: 295
47. ابن جني - الخصائص - ج 1 - ص: 72
48. الزمخشري - الكشاف - ج 2 - ص: 300
49. أبو حيان - البحر المحیط - ج 4 - ص 309
- وينظر: عزيمة محمد عبد الخالق - دراسات لأسلوب القرآن الكريم - القاهرة - دار الحديث - د.ت - ج 1 - ص 28
50. السيوطي - الإقتان في علوم القرآن - ج 1 - ص 104 .
51. رفيدة إبراهيم - النحو وكتب التفسير - ج 2 - ص 1073
52. ينظر صلاح شعبان - موقف النحاة من القراءات القرآنية - القاهرة - دار غريب - ط 1 - 2004 - ص 74 وما بعدها.
53. سورة النساء: الآية: 82
- تمام حسن - الأصول - القاهرة - مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1982 م - ص: 103 .

